الفصل الخامس

حكومة الدكتور فكينى .. ومشروع " البيضاء " كعاصمة

مباحث الفصل الخامـــس

حكومة فكينى .. ومشروع " البيضاء " كعاصمة

* من الوثائق الأمريكية المبكـّرة
* تنقـّل الحكومة الاتحادية
* الملك يطرح الفكرة ..
* صعوبات دستورية وقانونية
* استياء أمريكي وانتقادات بريطانية
* أثناء حكومة الصيد
* معارضة واستياء شعبي
* منذ مجئ فكيني

الفصل الخامس
حكومة فكيني .. ومشروع البيضاء كعاصمة

كان موضوع تحديد " **العاصمة** " للدولة الليبية الوليدة إحدى القضايا الرئيسية التي جرى خلاف حادّ حولها بين ممثلي أقاليم ليبيا الثلاثة؛ طرابلس وبرقة وفزان، داخل الجمعية الوطنية التأسيسية قبل أن يستقرّ رأيهم في نهاية الأمر عام ١٩٥١ على أن يكون للبلاد عاصمتان هما طرابلس وبنغازي.

من الوثائق الأمريكية المبكّرة

تناول عدد من الوثائق الأمريكية السرّية المفرّج عنها والمتعلّقة **بالمرحلة السابقة على استقلال ليبيا**، ما كان يدور من جدل حول موضوع " **العاصمة** " بين مختلف الأطراف التي كانت معنيّة بذلك الاستقلال.

من هذه الوثائق رسالة سرّية كان **لويس كلارك** Lewis Clark ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في المجلس الاستشاري [١] للأمم المتحدة قد بعث بها إلى الخارجية الأمريكية، وهي مؤرّخة في ١٩٥١/٤/١٩ وتحمل الرقم (١٠٤) بالملف (773.02). وقد أشار فيها إلى ما دار بينه وبين أمير برقة (يومذاك) السيد إدريس السنوسي بشأن موضوع " العاصمة " لليبيا المستقلة. من بين ما جاء في تلك الرسالة:

> " عندما وصلت للمرّة الأولى [٢] إلى بنغازي، استفسرت من الأمير عمّ إن كان قد توصّل بعد إلى قرار بشأن المقرّ المزمع للحكومة الليبية .. وقد اتضح لي ممّا دار معه من نقاش أن الأمير وأعضاء الحكومة الاتحادية [٣] (المؤقتة) كانوا بصدد مناقشة هذه المشكلة، وأنه كان من رأي الأمير أن تكون العاصمة في الداخل (بعيداً عن الساحل) وأن لا ينبغي أن تكون طرابلس أو بنغازي. وقد جرت الإشارة إلى " **المرج** " كمدينة مقترحة في هذا السياق. " [٤]
>
> " وعندما عدت من جولتي في برقة سألني الأمير عمّا إذا كنت توصلت إلى قناعة بشأن المقرّ المناسب للعاصمة، وأجبته بأن دراسة حول الأماكن التي يجرى

---

١ كثيراً ما يُعرف بمجلس العشرة الاستشاري، وقد تمّ تعيينه من قبل الأمم المتحدة لمساعدة مندوبها في ليبيا المستر (أدريان بيلت) وأنيط بهذا المجلس مهمّة مساعدة المندوب وتقديم النصح له. راجع فصل " على طريق الاستقلال .. المخاض العسير " ، المجلد الأول بالجزء الأول من هذا الكتاب.

٢ كان قرار تعيينه في المجلس الاستشاري قد صدر في الأمم المتحدة في ١٩٥٠/٤/٥.

٣ كانت هذه الحكومة قد تشكّلت برئاسة السيد محمود المنتصر بموجب قرار من الجمعية الوطنية التأسيسية في ١٩٥١/٣/٢٩.

٤ سيرد فيما بعد إشارات إلى هذه العبارة.

اختيارها عادة كعواصم للدول تشير إلى أن عملية الاختيار تتمّ في ضوء تاريخ تلك الدولة، وأنني على هذا الأساس أعتقد بأن **"البيضاء"** ربّما تكون في نهاية المطاف [٤] هي المكان الأفضل كعاصمة لليبيا. لقد قلت للأمير أنه جرى إخباري بأن "البيضاء" كانت مقر أوّل زاوية سنوسية بُنيت في ليبيا، ومن ثمّ فإن من الممكن أن تكون البيضاء، من الوجهة التاريخية، هي المكان الأنسب كعاصمة لليبيا المستقلة ..."

ويضيف كلارك:

" لقد أجابني الأمير بأنه كانت تراوده منذ مدّة الفكرة نفسها ... وقد وافقني الأمير أنه، على الرغم من ذلك، وإلى أن يحين الوقت الذي يمكن بناء مقرّ للحكومة فيه بالبيضاء، فإن مقرّها ينبغي أن يكون في **طرابلس** حيث أنها في الوقت الحاضر المكان الوحيد المناسب لاستضافة الحكومة والبعثات الدبلوماسية.."

كان المستر **أندرو لينش** Andrew G. Lynch يشغل، في تلك الفترة، منصب القنصل العام لأمريكا في ليبيا وكان مقرّ إقامته في طرابلس. وكان يراقب من هذا المقر **"التطورات الدستورية"** الجارية يومذاك من أجل تنفيذ قرار الأمم المتحدة بشأن إعلان استقلال ليبيا قبل الأول من يناير/كانون الثاني ١٩٥٢. غير أن انتقال **"الجمعية الوطنية التأسيسية"** إلى بنغازي[٥] خلال النصف الثاني من شهر سبتمبر/أيلول ١٩٥١، حرم لينش من المتابعة المباشرة والدقيقة لتلك التطورات. ومنذ ذلك الانتقال أخذت الشائعات والتقارير المتضاربة تصل إلى القنصلية الأمريكية في طرابلس حول تعثّر سير عمل الجمعية وقيام خلافات حادّة بين ممثلي الأقاليم الثلاثة (برقة وطرابلس وفزان) داخلها، الأمر الذي حفّز لينش على أن يتوجّه إلى بنغازي للتعرّف مباشرة على حقيقة تلك التطورات، وذلك من خلال لقاءات أجراها في مطلع شهر أكتوبر/تشرين الأول ١٩٥١ مع كلّ من الأمير إدريس [٦] ودي كاندول المقيم البريطاني في برقة، ومع محمود المنتصر رئيس وزراء الحكومة الاتحادية المؤقتة، ومع أدريان بيلت مندوب الأمم المتحدة في ليبيا. وقد بعث لينش، إثر تلك اللقاءات، بتقريرين سرّيين إلى خارجية بلاده حول ما دار خلالها من حوار.

التقرير الأول مؤرّخ في ١٩٥١/١٠/١٦ ويحمل الرقم **(٥٩)** وعنوان **"الخلاف حول العاصمة الليبية"** " Dispute Regarding Libyan Capital "[٧]، وهو مرفق بثلاثة ملاحق تضمّنت ما دار من حوار خلال لقاءات تمّت يوم ١٩٥١/١٠/١ بين لينش ودي كاندول ومحمود المنتصر وبيلت كلّ على حدة.

٥ وذلك بسبب الضغط المستمر الذي كانت الجمعية الوطنية تتعرّض له من المعارضة في مدينة طرابلس.

٦ في ١٩٥٠/١٢/١٧ قدّمت الجمعية الوطنية التأسيسية إلى الأمير إدريس قرارها الذي كانت قد اتخذته في الثاني من ذلك الشهر باعتباره منذ ذلك التاريخ ملكاً على ليبيا، وقد شكر الأمير الجمعية على تقديمها العرش له إلا أنه فضّل تأجيل إعلان قبوله إلى أن يوضع الدستور الذي يتيح له ممارسة صلاحياته، ومن ثمّ فقد أصبح لقب الأمير إدريس " الملك المقبل " . خدوري . م. س. ص. (١٩٥).

٧ الملف (773.00).

وقد جاء في ذلك التقرير بشأن اللقاء مع **دي كاندول:**

" لقد قابلت المستر دي كاندول وأبلغته أننا في طرابلس نتلقى بطريقة أو بأخرى كمّاً كبيراً من المعلومات التي ليست من النوع المباشر (Second Hand) بالضرورة وأن بعضها يبعث على القلق، ومن ثمّ فقد رأيت أنه من الأفضل القدوم إلى بنغازي من أجل الحديث معه ومع عدد من الشخصيات المهمّة الأخرى بمن فيهم – إن تيّسر ذلك – الأمير. وقد ردّ دي كاندول معلقاً بأنه من الواضح جداً أن **ترافيس بلاكلي** Travis Blackely (المقيم البريطاني في إقليم طرابلس) مصدوم جداً. وقد شرحت له أننا نلتقط في طرابلس معلومات متفرقة من **علي الجربي**[٨] وآخرين، وأن هذه المعلومات تشير إلى عدم سير الأمور في برقة[٩] على ما يرام. وقد اعترف دي كاندول بأن الأمور لا تسير بسهولة ويسر فيها، غير أنه عبّر عن اعتقاده أنه ربّما يكون انزعاجنا في طرابلس مبالغاً به. كما قال بأنه يصعب التعامل مع الأمير فهو لا يرغب في مواجهة الأمور، كما أنه يغلب عليه العناد الشديد في بعض الأحيان. "

" ويعتقد دي كاندول أن موضوع " **العاصمة** " يمكن حلّه بإدخال نصّ في الدستور يشير إلى أن طرابلس وبنغازي هما عاصمتا البلاد، وإلى أن طرابلس هي **مقرّ الحكومة**. وأضاف مشيراً إلى وجود بعض الشخصيات التي تميل إلى الترحيب بفكرة العاصمتين مع تسمية طرابلس وحدها كمقرّ مؤقت للحكومة الاتحادية المؤقتة، غير أن هذا الرأي تمّ تجاوزه. "

ويضيف **لينش** في تقريره عن لقائه **بدي كاندول:**

" لقد عبّر دي كاندول بعد ذلك عن شكواه من تحرّكات **أدريان بيلت** وبخاصّة اقتراحه بأن يكون للبلاد **ثلاث** عواصم وإحلال هذه الفكرة في رؤوس ممثلي فزان في الجمعية الوطنية التأسيسية. وأضاف دي كاندول أن كلا من أدريان بيلت ومحمود المنتصر يتوقعان منه أن يقوم بمهامهما مع الأمير نيابة عنهما. وأبلغني بأنه قد تحدّث مع بيلت حول هذا الموضوع بشكل حاسم جداً .. "

" عند ذلك قال لي دي كاندول أنه بصدد مقابلة الأمير ظهر اليوم التالي وأن محمود المنتصر سوف يقابل الأمير في الصباح، وذكر لي أن الأمير شديد العزوف عن رؤية المستر بيلت مرّة ثانية لأنه يضجره، فضلاً عن أن بيلت يميل لتطويل مكوثه لدى الأمير في كلّ مرّة يزوره فيها ممّا يرهق الأمير. "

ويضيف **لينش** في تقريره:

" لقد أثرت مع دي كاندول أن الأمير ربّما يكون غير راغب في استقبالي، غير أن دي كاندول أكّد لي صحّة العكس، واقترح على ألا تزيد مقابلتي للأمير عن نصف ساعة وهو ما يبدو مناسباً تماماً لي. "

---

٨ كان السيد علي الجربي ممثلاً عن برقة في المجلس الاستشاري للأمم المتحدة (مجلس العشرة).

٩ حيث تواصل " الجمعية الوطنية التأسيسية " اجتماعاتها في بنغازي.

ويمضي لينش في ذلك التقرير:

" بعد ذلك أخبرت دي كاندول بأني سوف أقوم إثر لقائي معه بمقابلة محمود المنتصر فأبلغني أن المنتصر لم يكن صلباً. حاولت بعد ذلك أن أؤكد على الأخطار الكامنة مستقبلاً في حال عدم التمكّن في القريب من إقامة ليبيا المتحدة فيدرالياً، كما عبّرت له عن شعوري بأن **الصعوبات التي يواجهها الليبيون اليوم هي أقلّ بكثير ممّا يمكن أن تكون الأوضاع عليه في حال إعادة عرض موضوع استقلال ليبيا مرّة أخرى على الجمعية العامة الأمم المتحدة.** "

" وقد وافقني دي كاندول الرأي، وطلب مني أن أنتهج هذا الخط عند الحديث مع الأمير، كما أضاف طالبا مني أن أثير مع الأمير الصعوبات العملية والمادية التي تحول دون اتخاذ مدينة بنغازي مقرّا للحكومة الاتحادية. **كما حذرني من أن استخدم أثناء نقاشي مع الأمير مسألة حجم إقليم طرابلس أو كثافته السكانية كحجج لتعزيز وجهة نظري.** [10] "

" لقد أبلغت دي كاندول أنه لطالما كان لديّ انطباع بأن هناك **تفاهماً ضمنياً**، ليس مكتوباً بالتأكيد وربّما لم يجر الحديث عنه، مفاده أنه مقابل تأييد الطرابلسيين للأمير إدريس كملك لليبيا، فإن طرابلس تصبح هي العاصمة. وقد اعترض دي كاندول بشدّة على هذا التصوّر لديّ، وقال أن لو كان الأمر على هذا النحو فعلاً لكان الطرابلسيون أقلّ كلاماً حول هذا الموضوع خلال الأشهر العشرة الماضية. ثمّ أضاف دي كاندول موضحاً بأنه لا يبدو – من وجهة نظره – أن هناك أيّ شيء في الحالة الليبية الراهنة يمكن اعتباره بالصعب جذرياً. "

أمّا ما دار بين القنصل الأمريكي **لينش** وبين رئيس الحكومة الاتحادية المؤقتة **محمود المنتصر**، فقد أورد التقرير بشأنه ما يلي:

" لقد بدا محمود بيك [11] سعيداً لرؤيتي بشكل يبعث على الإشفاق. أخبرته بأنني كنت قد تحدّثت مع دي كاندول، وأنني تبادلت مبكراً حديثاً مقتضباً مع السير هاري ترستيد Sir Harry Trusted، وقلت له (محمود بيك) أنني في الوقت الذي أدرك فيه أن الأمور لا تسير بالسرعة واليسر المرغوبين، إلا أني أميل إلى الإحساس بالارتياح لما سمعته حتى الآن. لقد أجابني محمود بيك على الفور بأنه من جهته لا يشعر مطلقاً بالارتياح، وأنه يعتبر أن الحالة تنذر بشكل واضح بالخطر. "

---

١٠ من الواضح أن القيادات الطرابلسية كانت تلجأ إلى استخدام " حجّة الكثافة السكانية " للإنتصار لوجهة نظرها حول كثير من القضايا الخلافية ممّا كان يثير الأمير إدريس وممثلي إقليمي برقة وفزان.

١١ أشار التقرير إلى السيد محمود المنتصر مستخدماً هذا اللقب، ومن الواضح أن هذه الألقاب كانت مستخدمة في تلك الفترة وخلال السنوات الأولى للاستقلال إلى أن تمّ إلغاء استخدامها بقرار حكومي.

" لقد قال لي إن الساقزلي (رئيس وزراء حكومة برقة) متصلّب جداً، وأن الملك يبدو أكثر إصغاءً لآخر شخص يتحدّث معه. إن **جميع المشاكل هيّنة ويمكن التغلب عليها عدا تلك المتعلقة بموضوع " العاصمة "** . إن إقليم طرابلس لا يمكن أن يقبل بكلمة " مؤقتة " Provisoire فيما يتعلق بوضع العاصمة. عند هذه النقطة أشرت من جانبي إلى فكرة عاصمتين على أن تكون طرابلس مقرّ الحكومة. وهذه الفكرة بالطبع لم تكن جديدة على محمود بيك الذي علّق بأنها فكرة المستر **بيلت** التي وصفها " بالعبقرية " وقال أن من شأنها أن تجعل ليبيا أضحوكة العالم. "[١٢]

" لقد قال لي محمود بيك أنه يعتبر أن مناقشاتي مع دي كاندول هي ذات أهمّية قصوى، ذلك أن الناس يردّدون أن **البريطانيين – ويقصدون بذلك دي كاندول – لا يسعون إلى قيام دولة ليبيا على أساس فدرالي**، وعبّر أنه هو نفسه لا يصدّق هذه الأقاويل غير أنها ظلّت تتردّد في أوساط الطرابلسيين وبعض البرقاويين. "

وأضاف لينش في تقريره:

" لقد أبلغت محمود بيك أنني قد وصلت، وفقاً لما دار بيني وبين **دي كاندول** من حديث، إلى قناعة بأنه **يعمل من أجل فكرة وحيدة وهي قيام دولة ليبية واحدة على أساس فدرالي**، وهذا ما يعبّر عن سياسة حكومتي الولايات المتحدة وبريطانيا. وأسرّ لي (المنتصر) لاحقاً أنه رغم ذلك، فلديه شعور يساوره أن بريطانيا ينبغي أن تنتهج موقفاً أكثر حزماً. "

" ثمّ واصل محمود بيك حديثه قائلاً بأن محادثاتي من وجهة نظره مع دي كاندول ومع الأمير سوف تكون ذات أهمّية قصوى بالنسبة لمستقبل ليبيا. وعند هذه النقطة أكّدت للمنتصر بأنني أوافقه الرأي بالكامل وأن ما أعبّر عنه للأمير أو لأيّ شخص آخر هو آرائي الشخصية التي أقدّمها كمقترحات عملية حول موضوع " العاصمة " ، وأن الأمر – في التحليل النهائي – يظلّ منوطاً به باعتباره رئيس الحكومة الاتحادية المؤقتة، وأن من واجبه أن يعبّر عن وجهات نظره بطريقة جليّة وأمينة جداً ... "

أمّا ما دار أثناء اللقاء الذي تمّ بين القنصل **لينش** والمستر **أدريان بيلت** يوم ١٩٥١/١٠/١ فقد تناوله لينش في تقريره إلى واشنطن على النحو التالي:

" بدأ المستر بيلت حديثه بمقدّمة طويلة حول توجهّات البرقاويين القديمة ضدّ الاتحاد مع طرابلس والتي نتج عنها إصرارهم في مرحلة مبكّرة من التطوّر الدستوري لليبيا على المطالبة بالمساواة الكاملة بين الأقاليم الثلاثة. ومع الأخذ بالاعتبار التقدّم الذي تمّ إحرازه منذئذ، فقد ظلّ عدد من البرقاويين، على امتداد الأشهر الماضية، لا يعتقدون بإمكان تحقيق وحدة ليبيا أو يتمنّون بقاء برقة

١٢ الإشارة هنا إلى فكرة بيلت بأن يكون لليبيا ثلاث عواصم.

مستقلة. إن اجتماع " **لجنة التنسيق** " [١٣] في بنغازي خلال شهر أغسطس/آب ١٩٥١ كان المناسبة التي جسّدت مواقف أولئك البرقاويين الذين لم يجر إبلاغهم بما تمّ إحرازه من تقدّم في مجال إعداد الدستور، أو أنهم يتعمّدون اساءة فهم المعلومات التي بلغتهم في هذا الشأن والتي تعني أن تحقيق وحدة ليبيا كان أمراً وشيك الحدوث، وأن " برقة " في ظلّ الدستور المقترح سوف تختفي كحكومة مستقلة وسوف تصبح مجرّد ولاية في الاتحاد يديرها والٍ أو محافظ."

ويشير التقرير إلى أن **بيلت** تناول بعد ذلك موقف **محمد الساقزلي** (رئيس وزراء حكومة برقة) قائلاً:

" إن **توزيع الاختصاصات** بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات أصاب الساقزلي بصدمة عنيفة، ليس فقط لأن إخباره عنه لم يتمّ بواسطة المستر بيلت [١٤] من قبل، ولكن لأنه يدرك تمام الإدراك بأن " النظام الاتحادي " يعني نقل كثير من الصلاحيات التي كانت بيد الحكومة البرقاوية إلى الحكومة الاتحادية. لقد صحا الساقزلي فجأة على حقيقة أنه بصدد أن يخسر، وكان من الطبيعي أن يقاوم وأن يدافع عن موقفه، ومن ثمّ فقد استغلّ تردّد الأمير وتذبذبه فسعى للتعجيل بخلق أزمة دستورية. "

" وفي اعتقاد بيلت أن **الساقزلي** لم يكن رائده الإخلاص في مناوراته، لأنه ظلّ يثير العديد من القضايا حول توزيع الاختصاصات (بين الحكومة الاتحادية والولايات) التي سبق النظر فيها وحسمها من قبل الجمعية الوطنية التأسيسية دون أن يقوم بتقديم اقتراحات بديلة. وفي حين **يعترف الساقزلي بأنه لم يكن معنياً سوى بمصالح برقة داخل الاتحاد**، إلا أن بيلت لم يستطع أن يحول دون الإحساس الذي يساوره بأن المسألة هي أبعد من ذلك، وأن الساقزلي لم يكن حريصاً على الوحدة، وأن لو أمكنه ذلك للجأ إلى أسلوب المماطلة وإطالة الجدل دون إبداء أيّة محاولة لفهم أيّة قضية. "

ثمّ يشير التقرير إلى أن الحديث بين لينش وأدريان بيلت تحوّل إلى تناول موقف **الأمير إدريس**، وكان ممّا ورد فيه بهذا الصدد:

---

١٣ تشكّلت هذه اللجنة برئاسة المستر أدريان بيلت، وقد ضمّت في عضويتها إلى جانب ممثلي الإدارتين البريطانية والفرنسية كلا من السادة محمود المنتصر وسالم شرميط (عن إقليم طرابلس) ويوسف بن كاطو وحامد الشويهدي (عن إقليم برقة) والحاج نور بن طاهر يساعده شاب جزائري من موظفي حكومة فزان (عن إقليم فزان)، وقامت اللجنة بإعداد الترتيبات لنقل السلطات من الهيئات المشرفة على الإدارة (البريطانية والفرنسية) إلى الحكومة المؤقتة، كما شرعت في إعداد مخططات الإدارة والميزانية. راجع خدوري م. س. ص. (١٨٧ – ١٨٩).

١٤ أشار بيلت أثناء حديثه إلى أن السيد خليل القلال والسيد عمر فائق شنيّب عضوي " لجنة الدستور " لم يقوما، رغم أنهما من برقة، بإطلاع السيد الساقزلي على هذا الموضوع بسبب كراهيتهما له.

" لقد شرح بيلت كيف بدا واضحاً أمامه أن الوفد البرقاوي إلى الجمعية الوطنية التأسيسية (المتكوّن من عشرين عضواً)، والذي تمّ اختياره من قبل الأمير ويفترض أن يعبّر عن وجهات نظر الأمير وأن يدافع عنها حيث أنه ضمّ عدداً من الشخصيات التي تحظى لديه بمكانة عالية، حرص على إبقاء الأمير بالكامل في الصورة، كما أنه ظلّ في حالة تشاور مستمّر معه. وعلى الرغم من أن موضوع " العاصمة " لم يسبق مناقشته أو اتخاذ قرار بشأنه، فإن الأمير عبّر عن موافقته المباشرة أو الضمنية عمّا قررّته " لجنة العمل " و " هيئة المكتب " (المعنية بإعداد مشروع الدستور) التي مثّلت الأقاليم الثلاثة. إن مسؤولية الأمير لا تقلّ عن مسؤولية الساقزلي بشأن الأزمة الدستورية التي قامت، ذلك أنه كان بمقدوره (أي الأمير) تجنّب قيامها إلى حدّ كبير، من خلال إظهاره التمسّك بما تمّ الاتفاق عليه وبعدم الاستجابة للضغوط البرقاوية ... "

ثمّ تحوّل الحديث بين بيلت ولينش إلى **دي كاندول** حيث أورد التقرير:

" عبّر بيلت عن اعتقادة بأن موضوع " **العاصمة** " هو **القضية الرئيسية الوحيدة الباقية**، وأنه الآن بصدد الاجتماع مع هيئة المكتب في محاولة للتوصّل إلى اتفاق بشأنها. وفي اعتقاده أنه أخذاً بالاعتبار وجهة نظر ممثلي فزان، فإنه إذا ما تمّ إعلان بنغازي وطرابلس عاصمتين فإن سبها أيضاً ينبغي اعتبارها كذلك. عند هذه النقطة تدخّل المستر لينش معقّباً بأن الفكرة تبدو سخيفة. وقد وافقه بيلت على رأيه، غير أنه عقّب قائلاً بأن الحلّ الوحيد الذي يمكن أن يرضي الأقاليم الثلاثة هو النصّ في الدستور على أن تتمتّع مدن طرابلس وبنغازي وسبها بصفة " العاصمة " للبلاد على أن تكون طرابلس هي المقرّ الرسمي للحكومة الاتحادية. واقترح بيلت على لينش أن يتبني هذه الفكرة كحلّ للقضية في حال طُرح عليه هذا الموضوع. "

" وفي ختام اللقاء بين لينش وبيلت نصح الأخير الأول حول ما ينبغي أن يتناوله في أحاديثه القادمة مع كلّ من السيد محمد الساقزلي (رئيس وزراء برقة) ومع الأمير إدريس وأخيراً مع المستر دي كاندول. "

" أمّا فيما يتعلق بالسيد **الساقزلي**، فقد نصحه بألا يحاول الدخول معه في جدال حول أيّة نقطة تتعلق بالدستور حيث لا جدوى من ذلك. غير أنه طلب منه (أيّ من لينش) أن يؤكّد للساقزلي أنه لن يكون هناك استقلال ما لم يحصل اتحاد برقة مع إقليمي طرابلس وفزان. ذلك أن لدى الساقزلي فهماً خاطئاً مفاده أن **بمقدور برقة أن تحصل وحدها على الاستقلال سواء أتحدّت مع الإقليمين الآخرين أم لا**. ومن ثمّ فيجب على المستر لينش أن يؤكّد للساقزلي أن لا استقلال بلا اتحاد وأن يؤكّد له على ضرورة تسوية الخلافات القائمة في طريق تحقيق الاتحاد ومن ثمّ في طريق تحقيق الاستقلال. "

" أمّا فيما يتعلق بالأمير إدريس، فقد وافق بيلت على النصائح التي قدّمها المستر دي كاندول إلى المستر لينش، ومن جانبه فقد أشار الأخير إلى أنه يفكّر في التأكيد للأمير – عند لقائه به – على **مسؤولياته تجاه أصدقائه البريطانيين والأمريكان** الذين بنوا سياستهم على قرار هيئة الأمم **باستقلال ليبيا المتحدة**. وقد وافقه بيلت هذا الرأي مضيفاً أنه من المناسب أن يعبّر المستر لينش للأمير عن أمله في أن يقوم الأمير بمساعدة الجمعية الوطنية في حلّ خلافاتها. "

ويشير التقرير إلى أن بيلت طلب من القنصل الأمريكي لينش في ختام اللقاء أن يؤكّد للمستر دي كاندول على **أهمّية تحقيق الاتحاد الليبي خدمة للمصالح البريطانية والأمريكية في ليبيا.**

وبتاريخ ١٩٥١/١٠/٩ بعث نائب القنصل الأمريكي في ليبيا **ماريون جي. رايس** Marion J. Rice بتقرير سرّي إلى الخارجية الأمريكية يحمل الرقم (٤٨) (الملف 773.00) ضمّنه ما دار من حديث بين **القنصل الأمريكي لينش والأمير إدريس** بقصر الغدير بالقرب من مدينة بنغازي يوم الأربعاء ١٩٥١/١٠/٣ دام قرابة الساعة ونصف الساعة وبحضور مترجم. وممّا جاء في ذلك التقرير:

" لقد أكّد **جلالته** H.M. [١٥] أن موضوع " **العاصمة** " يشكّل الصعوبة الأكبر. غير أنه أشار أن لكلّ عقدة حلاً، ومن ثمّ فلديه الأمل في حل هذه المشكلة. وقد علّق القنصل لينش قائلاً بأن جلالته يحمل " **المفتاح** " لحلّ هذه المشكلة. وردّ جلالته " **نعم .. بالتعاون** " . وأشار لينش إلى ضرورة حلّ هذه المشكلة في القريب العاجل. ووافق جلالته مشيراً إلى أنه ناقش هذا الموضوع يوم ١٩٥١/١٠/١ مع المستر **بيلت** الذي أبلغه أن ممثلي فزان يطالبون الآن بعاصمة في إقليمهم. وعبّر جلالته عن أن الفكرة غبيّة، وأنه طلب من بيلت أن يبذل قصاري جهده لإقناع الفزانيين بعدم واقعية الفكرة. وعبّر لينش من جانبه بأن فكرة " **العاصمتين** " تُعدّ معقولة. واستفسر من جلالته عن ردّ فعله في حال إصرار ممثلي فزان على فكرة الثلاث عواصم. وعلّق جلالته بأنه لن يسمح لهذه المسألة أن تقف عقبة في الطريق. وأنه سيوافق في هذه الحالة على الفكرة غير أنه سيترك للحكومة الاتحادية أن تتخذ القرار بشأن انتقالها في أيّ وقت إلى فزان. ثمّ قام جلالته بالإشارة إلى الدول التي لها عاصمتان، مُنوّهاً إلى وجود **مبانٍ** في مدينة بنغازي تكفي لاستضافة الحكومة الاتحادية، وإلى وجود مبانٍ عديدة تقطنها القوات البريطانية، وإذا ما تمّ التخلي عن هذه المباني أو تمّ انتقال هذه القوات إلى مواقع أخرى فسيكون هناك من المباني ما يكفي لاستضافة الحكومة الاتحادية في بنغازي، وأضاف جلالته بمزاح أنه ينبغي في حالة فزان بناء زرائب Sheds كي تجتمع الحكومة الاتحادية فيها ... "

---

١٥ حرص التقرير على الإشارة إلى السيد إدريس بصاحب الجلالة His Majesty.

ويمضي التقرير:

" وقد وافق جلالته على ضرورة التوصّل إلى حلّ عاجل لقضية " العاصمة " خشية أن يؤدّي مرور الوقت إلى ترسّخ المشاعر وإلى إصرار كلّ طرف على السير في وجهته الخاصّة. وأشار إلى أن المستر **بيلت** والسيد **عمر بك لطفي** [١٦] أشارا إلى إمكان ترك موضوع العاصمة الآن وعدم الإشارة إليه في الدستور، وقد عبّر جلالته عن رفضه لهذا الاقتراح، كما شرح كيف أن الليبيّين يتطلّعون إلى إعلان استقلال بلادهم واتحادها، وأنهم لا يرغبون في رؤية أيّ شيء يعترض طريقهم وهم على استعداد للتغلّب على أيّة صعوبة وحلّ أيّة مشكلة. "

" ثمّ قال جلالته أنه إذا كان صحيحاً أن الأمريكان والبريطانيين والفرنسيين حريصون على نجاح القضية الليبية لأن لديهم بعض المصالح في ليبيا، **فإن الليبيّين لديهم مصلحة أكبر؛ إنها قضية بلادهم، وبالتالي فهم حريصون جداً عليها ويهتمّون بنجاحها في أقرب وقت**، وأنه عليهم لتحقيق ذلك أن يتغلّبوا على كافّة الصعوبات الآن وفي الحال. وإذا لم يتمكّن الليبيّون الآن من الوصول إلى حلّ لمشكلة " العاصمة " فإنهم، بعد تحقيق استقلال بلادهم، سيكونون أقلّ شغفاً بالوصول إلى حلول لمصاعب أخرى، ذلك أنهم سيكونون قد حقّقوا مبتغاهم وهو الاستقلال، ومع الزمن سوف تنمو الأهواء (الضغائن) وتقوى النزعات الانفصالية، وسيكون كلّ طرف عندها متمسّكاً بطريقته، وهذا من شأنه أن يؤدّي مستقبلاً إلى حرب أهلية عندما يجرى مناقشة هذا الموضوع داخل البرلمان ... "

ويمضي تقرير القنصلية الأمريكية:

" ومن ثمّ فإن جلالته يرى ضرورة حلّ موضوع تحديد " العاصمة " الآن. كما عبّر عن اعتقاده بأن المناقشات المتعلّقة بالدستور ستتمّ بشكل مُرضٍ خلال يوم أو يومين، كما أكّد للمستر لينش بان مسألة " العاصمة " سيتمّ حلّها كذلك. وقد عبّر القنصل لينش أن هذا هو أوان تحقيق وحدة ليبيا وليس بعد ستة أشهر. وقد وافق جلالته على هذا الرأي، وطمأن المستر لينش بألا يصغى إلى الشائعات الكثيرة التي يردّدها أصحاب المصالح الخاصّة وبعض الهيئات والشخصيات الأنانية التي لا تهتمّ بشئ سوى مصالحها ومصالح أهاليها الخاصّة، وأنه بمقدور المستر لينش أن يرجع إلى طرابلس (مقرّ عمله) مطمئن البال ولا ينبغي أن ينشغل بأيّ همّ بشأن موضوع العاصمة. "

وقد تحقّق بالفعل ما توقّعه الملك إدريس – رحمه الله – حيث استطاعت الجمعية الوطنية التأسيسية أن تتوصّل، خلال أقلّ من أربعة أيام من ذلك الاجتماع، إلى حلّ جميع القضايا العالقة بما فيها موضوع العاصمة حيث تمّ يوم ١٩٥١/١٠/٧ إقرار الدستور الليبي الذي نصّ في المادة (١٨٨) منه: **" للمملكة الليبية عاصمتان هما طرابلس وبنغازي "**

١٦ أحد المستشارين القانونيين العرب الذين استعانت " لجنة الدستور " بهم.

ويصف الدكتور خدوري ما حدث:

" .. وُضع اقتراحان على بساط البحث: أولهما أن تكون طـرابلس وبنغـازي عاصمتين للدولة والثاني أن تكون طرابلس وحدها مقرّ الحكومة الاتحادية. وكـان الأعضاء البرقاويون إلى جانب الاقتراح الأول، إذ تمّت مشاورات غيـر رسـمية اشترك فيها الملك المقبل وبيلت. " [١٧]

---

١٧ خدوري. م. س. ص. (٢٠١).

تنقـّل الحكومة الاتحادية

درجت حكومة الاستقلال الأولى (حكومة محمود المنتصر) خلال سنواتها في الحكم (ديسمبر/كانون الأول ١٩٥١ – فبراير/شباط ١٩٥٤) على التنقـّل بين العاصمتين (طرابلس وبنغـازي) كلّ ستة أشهر حتى كاد الأمر أن يصبح تقليداً دستورياً [١٨]. وشهدت الفترة منذ عام ١٩٥٣ شروع الملك بالاجتماع خلال أشهر الصيف بالحكومة في مدينة " البيضاء " ، الواقعة شرقي بنغـازي بنحو (٢٠٠) كلم وذات المناخ المعتدل، وهي المدينة التي أقام بها السيد **محمد بن علي السنوسي** (جدّ الملك) أوّل زاوية سنوسية له والتي عُرفت بالزاوية البيضاء. وعندما جاء **مصطفى بن حليم** إلى رئاسة الوزارة (أبريل/نيسان ١٩٥٤) سعى إلى إبقاء الحكومة الاتحادية في طرابلس تنفيـذاً لوعود قطعها لبعض أعضاء حكومته الطرابلسيين [١٩] مقابل تأييدهم لاتفاقية قاعـدة ويلـس [٢٠]، ومن أجل توفير التكاليف على الخزانة الليبية وتحقيق بعض الاستقرار لأجهزة الحكومة الاتحادية وموظفيها.

وكما هو معروف، فقد كان من تداعيات حادث **اغتيال ناظر الخاصّة الملكية إبراهيم الشلحي** في مدينة بنغازي يوم ١٩٥٤/١٠/٥ أن نقل **الملك إدريس** مقرّ إقامته من بنغازي إلـى طبـرق، وقد اغتنم بن حليم الفرصة فنقل الحكومة الاتحادية إلى طرابلس حيث بقيت هناك ثلاث سـنوات متواصلة.

---

١٨ مذكرات بن حليم. م. س. ص. (١٦٥).

١٩ هم الوزراء عبد الرحمن القلهود ومصطفى السراج وعبد السلام البوصيري وإبراهيم بن شعبان.

٢٠ خدوري. ص. (٢٨٩). لم يشر بن حليم في مذكراته إلى هذا الموضوع واكتفى بالقول أنه نجح فـي نقـل الحكومة الاتحادية إلى طرابلس وإبقائها هناك مدة ثلاث سنوات. ص. (١٦٥).

الملك يطرح الفكرة

يبدو أن الأجواء السياسية الداخلية العاصفة التي أعقبت حادث اغتيال الشلحي هي التي جعلت الملك إدريس يفكّر في الاقتراح الذي سمعه في عام ١٩٥١ (وقبيل استقلال ليبيا) من المستر **لويس كلارك** [٢١] Lewis Clark باتخاذ البيضاء كعاصمة للبلاد، كما جعلته يتبنّى ذلك الاقتراح في أواخر صيف عام ١٩٥٦ [٢٢] كما يتضح من تقرير [٢٣] للسفارة الأمريكية مؤرّخ في ١٩٥٦/٨/٢٩.

لقد أورد التقرير الآنف الذكر أن **الملك إدريس** فاتح بشأن قراره اتخاذ البيضاء عاصمة وحيدة وجديدة للبلاد كلاً من رئيس وزرائه **مصطفى بن حليم** ووكيل وزارة المالية **عبد الرازق شقلوف** اللذين كانا مرافقين له أثناء الرحلة التي زار خلالها كلاً من تركيا ولبنان في شهر أغسطس من عام ١٩٥٦. ويفيد التقرير ذاته أن عبد الرازق شقلوف قام في اليوم التالي لعودته من هذه الرحلة (عاد يوم ١٩٥٦/٨/٢٧) باستدعاء (عمر يعقوب) المدير التنفيذي بالوكالة لهيئة المصالح الليبية الأمريكية المشتركة (**لارك**) وأبلغه بنيّة الملك بناء عاصمة جديدة لليبيا في مدينة البيضاء على أن يشرع في انتقال الوزارات الحكومية إليها مع ١٩٥٧/٧/١ (أيّ خلال أقلّ من عام).

وتفيد مطالعة مذكرات محمد عثمان الصيد [٢٤]:

> " منذ ذلك الحين (يقصد نقل الحكومة الاتحادية إلى طرابلس خلال فترة حكومة بن حليم) تقرّر العمل بجدّ ونشاط في إنشاء مدينة البيضاء، وعيّن ابن حليم عبد الرازق شقلوف مشرفاً على إنشائها وخوّله صلاحيات مطلقة لتنفيذ المشروع، كما اشترك ابن حليم بنفسه في بعض التصاميم باعتباره مهندساً ...".

---

٢١ كان المستر لويس كلارك مندوباً للولايات المتحدة الأمريكية في المجلس الاستشاري التي عينته الأمم المتحدة في أعقاب إعلانها في ١٩٤٩/١١/٢١ عن حقّ ليبيا في الاستقلال، وانتهى عمل هذا المجلس بإعلان استقلال ليبيا في ١٩٥١/١٢/٢٤. وقد دعى كلارك من قبل الحكومة الليبية للمشاركة في احتفالات الذكرى العاشرة لاستقلال البلاد. وإثر عودته إلى بلاده بعد مشاركته في هذه الاحتفالات، أعدّ كلارك مذكرة للرئيس الأمريكي كنيدي مؤرّخة في ١٩٦٢/١/١٠ كان من بين ما جاء فيها أن الملك إدريس ذكّره خلال لقائه به بحضور السفير الأمريكي جون ويزلي جونز كيف أن فكرة اتخاذ البيضاء كعاصمة لليبيا جاءت منه (أي كلارك) قبيل إعلان الاستقلال في عام ١٩٥١. المذكرة تحمل الرقم (٤٥٩) بالملف (873.424). راجع أيضاً ما ورد في هذا الخصوص برسالة كلارك إلى الخارجية الأمريكية بتاريخ ١٩٥١/٤/١٦ السالف الإشارة إليها في صدر هذا الفصل.

٢٢ كانت مدينة البيضاء منذ مرحلة مبكّرة مقرّاً صيفياً لإقامة الملك إدريس، وجرى في عام ١٩٥٥ تأسيس معهد السيد محمد بن علي السنوسي الديني بها كما شهدت الفترة منذ ١٩٥٦/٩/٩ إقامة احتفالات كبيرة بمدينة البيضاء بمناسبة الذكرى المئوية لوفاة مؤسس الحركة السنوسية السيد محمد بن علي السنوسي بها، وقد شارك في هذه الاحتفالات وفود من كلّ من مصر والعراق وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين والسودان وتونس وأندونيسيا والهند ونيجيريا وتركيا والمغرب والصين.

٢٣ يحمل الرقم (٩٦) بالملف 773.54.

٢٤ مذكرات الصيد م. س. ص. (١٠٧).

ويستفاد من التقارير التي أعدّتها السفارتان الأمريكية والبريطانية حول مشروع العاصمة الجديدة وتطوراته [٢٥]:

- أن قرار الملك بشأن مشروع البيضاء كعاصمة جديدة للبلاد كان في أواخر مايو/أيار ١٩٥٦.
- أنيط الإشراف على المشروع بوكالة التنمية والاستقرار الليبية (LPDSA) Libyan Public Development And Stabilization Agency التي تأتي أموالها من المساعدات البريطانية ويرأسها البريطاني السير آرثر دين Sir Arthur Dean .
- تمّ تكليف الشركة البريطانية Wattlings of Glasgow بمهمّة بناء العاصمة الجديدة، على أن تشتغل الشركات المحلية في المشروع كمقاولين من الباطن.
- خصّصت الحكومة بصفة مبدئية مبلغ (١,٥) مليون جنيه للإنفاق على المشروع ثمّ ارتفع المبلغ إلى مليونين.
- اختلفت التقديرات حول التكلفة النهائية للمشروع، ففي حين اعتقد الأمريكان أن التكلفة قد تصل إلى (٥٠) مليون دولار أمريكي رأى البريطانيون أن التكلفة النهائية ستكون في حدود (٤) ملايين جنيه (نحو ١٢ مليون دولار).
- قدّر أن يستغرق تنفيذ المشروع أربع سنوات.

٢٥ راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (٢٤) بتاريخ ١٩٥٦/٩/١٧ ورقم (١٤) بتاريخ ١٩٥٧/٨/١٣ ورقم (٥٧) بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٧ ورقم (٦٠) بتاريخ ١٩٥٧/١٢/١٣ بالملف (773.02).

صعوبات دستورية وقانونية

واجه مشروع بناء البيضاء كعاصمة جديدة **صعوبات دستورية وقانونية**. تمثّلت الأولى في أن الدستور الليبي لعام ١٩٥١ نصّ في المادة (١٨٨) منه على أنه: للمملكة الليبية عاصمتان هما طرابلس وبنغازي. ومعنى ذلك أن اتخاذ عاصمة جديدة غير هاتين المدينتين يستلزم إدخال تعديل على الدستور، ومن الواضح أن الملك اختار إرجاء البتّ في هذا الأمر إلى حين اكتمال المشروع. وتفيد الوثائق أنه قد تم الالتفاف بصورة أوّلية حول هذه الصعوبة الدستورية، وبخاصّة للاعتبارات الآنفة بالإشارة إلى " مشروع البيضاء " ليس كعاصمة جديدة ولكن **كعاصمة إدارية أو مركز إداري** (Administrative Center).

الصعوبة الأخرى التي واجهها مشروع البيضاء كانت ذات طابع قانوني تمثّل في التغطية القانونية للأموال التي يجرى صرفها على المشروع، فالمادة (١٦٣) من الدستور تنصّ:

> " كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به مجلس الأمّة .. "

ومصروفات مشروع البيضاء غير واردة بالميزانية، ولم يأذن بها مجلس الأمّة .. ويبدو أن وكيل وزارة المالية **عبد الرازق شقلوف**، بالاتفاق مع رئيس الوزراء **مصطفى بن حليم** (ومن بعده عبد المجيد كعبار)، درج على الإنفاق على مشروع البيضاء من " **خارج الميزانية** " [٢٦] على أن تغطي هذه المصروفات فيما بعد ببعض المراسيم الاستثنائية التي تصدر خلال العطلة البرلمانية.

يقول **محمد عثمان الصيد** عن هذا الموضوع:

> " كان عبد الرازق شقلوف وكيل عام وزارة المالية ... وتولّى شقلوف الإشراف على تنفيذ المشروعات الحكومية الخاصّة بالبناء في البيضاء وطبرق منذ عهد حكومة بن حليم. " [٢٧]

ويقول في موضع آخر:

> "كانت هناك مراسيم صادرة من الحكومات السابقة لميزانيات استثنائية تتعلّق بالإنشاءات في مدينة البيضاء وطبرق ويشرف على صرفها عبد الرازق شقلوف كما يشاء. وينصّ الدستور الليبي على أنه بالإمكان إصدار مراسيم لميزانيات استثنائية [٢٨] إذا كان مجلس النواب في عطلة على أن تعرّض (عليه) عند أول

---

٢٦ هذا الأسلوب معروف في الدول كافّة لمعالجة بعض المصروفات الاستثنائية الطارئة إلى حين التمكّن من استصدار القوانين اللازمة لتغطيتها من قبل السلطة التشريعية المختصّة.

٢٧ مذكرات الصيد م. س. ص. (١٩٩).

٢٨ يقصد المادة (١٦٥) من الدستور.

دورة يعقدها المجلس. وكانت بالفعل تحال على رئيس المجلس الذي يحيلها بدوره على اللجان المالية واللجان المختصّة، ولكنها لا تعود إلى المجلس لأن رؤساء الحكومات السابقة (يقصد بن حليم وكعبار) يتهربّون من مناقشتها في مجلس النواب وتظلّ مهملة في ملفات اللجان البرلمانية. "[٢٩]

وقد أشار **الدكتور خدوري** إلى هذه الظاهرة إذ أورد أن النائب **مفتاح شريعة** ذكر خلال جلسة البرلمان الليبي يوم ١٩٦٠/١٠/١٠[٣٠] " أنه أصبح من المألوف أن تعمد الحكومة إلى العطلة البرلمانية فتفيد منها وتصدر موازنات مؤقتة (استثنائية) تتفق دون موافقة البرلمان المسبقة، ثمّ تعرّضها على البرلمان حين انعقاده " .[٣١]

وتفيد التقارير[٣٢] إن إجمالي الإنفاق على " مشروع البيضاء " خلال السنوات المالية الأربع ١٩٥٧/٥٦ – ١٩٦٠/٥٩ (خلال حكومتي بن حليم وكعبار) بلغ نحو (٢،٤) مليون جنيه ليبي:

العام المالي		
١٩٥٧/٥٦	٩٦,٠٠٠	جنيه ليبي
١٩٥٨/٥٧	٦٣٠,٠٠٠	جنيه ليبي
١٩٥٩/٥٨	١٠٠٨,٠٠٠	جنيه ليبي
١٩٦٠/٥٩	٦٦٦,٠٠٠	جنيه ليبي
الإجمالي	**٢,٤٠٠,٠٠٠**	**جنيه ليبي**

وممّا تجدر الإشارة إليه أن انشغال **عبد الرازق شقلوف** بالإشراف على مشروع مدينة البيضاء استغرق جزءاً كبيراً من وقته وكان علي حساب مهامه الأخرى كوكيل لوزارة المالية ورئيس لمجلس الإعمار. وقد أورد التقرير نصف الشهري الذي أعدّته السفارة الأمريكية عن الأوضاع الاقتصادية في ليبيا [التقرير يحمل الرقم (٢٧) ويغطي الفترة من ١١ إلى ٢٤ سبتمبر/أيلول ١٩٦٠] أن مصادر في السفارة الإيطالية بليبيا أفادت بأن شقلوف (الرئيس الجديد لمجلس الإعمار) أبلغ نجم الدين فرحات (الذي كان يرأس مجلس الإعمار منذ تأسيسه في عام

٢٩ مذكرات الصيد م. س. ص. (١٣٨).

٣٠ وهي الجلسة التي أدّت إلى سقوط حكومة كعبار في ١٩٦٠/١٠/١٦.

٣١ خدوري م. س. ص. (٣٤٢). ونرجو ألا يذهب ذهن القارئ إلى التصوّر بأن هذا هو السلوك المعتاد للعهد الملكي وموقفه من المال العام. من المؤكّد أنها حالة استثنائية جداً وأنه يكفي العهد الملكي فخراً أن حكوماته كانت متحرّجة من هذا الموضوع وأن البرلمان لم يتردّد في إثارته. يراجَع ما ورد حول هذا الموضوع بمبحث " إقالة شقلوف " بفصل " حكومة محمد عثمان الصيد .. ونهاية حقبة " في المجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

٣٢ تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير بشأن الاقتصاد الليبي. أبريل/نيسان ١٩٦٠. ص. (٣٥٦)، والتطورات المالية العامة في ليبيا ١٩٤٤ – ١٩٦٣، إدارة البحوث الاقتصادية، البنك الوطني. أغسطس/آب ١٩٦٥.

١٩٥٦) أن عليه أن يبقى في منصبه هذا حتى نهاية عام ١٩٦٠ على الأقلّ ذلك أن شقلوف مشغول بالكامل في عدّة مشروعات إنشائية خاصّة بمدينة البيضاء، وأن الانشغال يستنفذ كافة جهوده ووقته ويحول بينه وبين تخصيص أي وقت لمنصبه الجديد كرئيس لمجلس الإعمار.

استياء أمريكي وانتقادات بريطانية

عبّرت **السفارة الأمريكية** [٣٣] في ليبيا عن استيائها منذ مرحلة مبكّرة من " مشروع البيضاء " وقد ورد هذا الاستياء في عدد من التقارير التي بعثت بها إلى واشنطن [٣٤]. وإن كان السبب الظاهر من وراء هذا الاستياء هو تكلفة المشروع المالية التي سوف تتحمّل الخزانة الأمريكية جزءاً منها على الأقل، إلا أننا لا نستبعد وجود أسباب إضافية قد يكون من بينها أن الهيئة المشرفة على مشروع البيضاء هي **هيئة بريطانية** وأن الشركة الرئيسية المنفذة للمشروع هي شركة بريطانية، وكذلك وجود بعض التعقيدات الإدارية والمعيشية التي سوف يواجهها رجال البعثة الدبلوماسية الأمريكية بسبب تواجدهم وتنقلّهم المتواصل بين ثلاث مدن (طرابلس وبنغازي والبيضاء).

من الأمثلة على استياء السفارة الأمريكية من " مشروع البيضاء " التعليق الذي ذيّل به **توماس جدّ** Thomas M. Judd السكرتير الأول بالسفارة تقريره رقم (٢٤) المؤرّخ في ١٩٥٦/٩/١٧ حيث جاء فيه:

> " لا يوجد شكّ أنه في حال تنفيذ هذا المشروع بكامله، سيكون مكلفاً جداً، كما سيستهلك وقتاً كبيراً. وبصرف النظر عن عملية البناء ذاتها، فإن مشاكل كبيرة وباهظة التكلفة بشأن الاتصالات وتوفير المياه تستدعي الحاجة للتغلب عليها. إنه لا يوجد أيّ سبب معيّن يدعو لأن تكون البيضاء عاصمة للبلاد سوى أن بها أفضل مناخ في ليبيا وأن " إرادة الملك " اقتضت ذلك. إن البرلمان في عطلة، ولا يوجد ما يدلّ على أنه تمّت استشارته [٣٥]، ويبدو أنّ الاعتراضات المتوقعة من البعثات الأجنبية تمّ تغافلها. والأدهى من ذلك كله أن " المشروع " يمكن التخلّي عنه في أيّة لحظة في حال وفاة الملك [٣٦] أو إذا ما اختار تغيير رأيه بشأنه. "

المثال الآخر على استياء السفارة الأمريكية من " مشروع البيضاء " ما ورد في تعليق **أدوين ل. سميث** Edwin L. Smith السكرتير الأول بالسفارة الأمريكية في بنغازي والذي ختم به تقريره الأولي رقم (١٤) [٣٧] المؤرّخ في ١٩٥٧/٨/١٣:

---

٣٣ لم نعثر في الوثائق البريطانية على استياء بريطاني مماثل من هذا المشروع سوى ما نسبه تقرير للسفارة الأمريكية يحمل الرقم (١٤) ومؤرّخ في ١٩٥٦/٨/١٣ إلى السير آرثر دين (البريطاني) رئيس LPDSA في ليبيا حول اعتقاده بأن تمويل مشروع البيضاء سوف يكون في التحليل النهائي عن طريق دافعي الضرائب في بريطانيا والولايات المتحدة.

٣٤ اعتقدت السفارة الأمريكية في البداية أن المشروع هو أحد ابتكارات ذهن بن حليم الخصب كمحاولة منه لتأجيل عودة الحكومة الاتحادية من طرابلس إلى بنغازي.

٣٥ لقد غاب بالطبع عن كاتب هذا التقرير (أو لعلّه تناسى) أن البرلمانات في بقية الدول العربية (عدا لبنان) كانت في عطلة دائمة.

٣٦ ورد بتقرير أعدّته السفارة الأمريكية بتاريخ ١٩٥٧/١٠/١٠ ويحمل الرقم (٣٤) أن وليّ العهد الحسن الرضا عبّر للملحق السياسي للسفارة الأمريكية (أثناء لقائه به يوم ١٩٥٧/١٠/٥ إثر عودته من العلاج بالخارج) عن استيائه وانتقاده لمشروع بناء مدينة البيضاء كعاصمة.

٣٧ الملف رقم (773.02).

" إن بناء عاصمة جديدة بمدينة البيضاء يبلغ ذروة اللامعقولية النادرة الوقوع حتى في ليبيا. من الناحية **الاقتصادية**؛ أن يقوم بلد فقير مثل ليبيا بتبذير هذا القدر من المال في مثل هذا المشروع، فهذا أمر غاية في الجنون. ومن الناحية **السياسية**، فإن إقامة عاصمة في قلب الجبل الأخضر ببرقة يبدو كما لو أنه يسعى إلى استمرار النفوذ القبلي والنفوذ البرقاوي الغالب (حالياً) في الحكومة في وقت كان تطوير ليبيا فيه كدولة ديمقراطية عصرية يتطلّب تقليص هذا النفوذ. ومن الناحية **القانونية**، فعلى الرغم من أنه أمكن تخصيص الأموال اللازمة لجعل البيضاء عاصمة، إلا أنه لم يجر اتخاذ أيّة خطوات لتعديل الدستور الليبي الذي ينصّ على أن طرابلس وبنغازي هما عاصمتا البلاد وتمّ ببساطة تجاهل الدستور. "

كما تجدر الإشارة في هذا الصدد أيضاً إلى أن إحدى الوثائق البريطانية السرّية أشارت إلى أن السفير الأمريكي **تابن** خانته اللباقة في إحدى المرّات فتكلّم صراحة أمام الملك عن حمق وسفه فكرة بناء عاصمة في مدينة البيضاء، الأمر الذي أغضب الملك إدريس وجعله يعبّر للسفير التركي في ليبيا خلال مناسبة تالية كيف أنه (أيّ الملك) يجد زيارات السفير تابن المتكرّرة له باعثة على الانزعاج ولا يستطيع أن يفهم لِمَ يُكثر منها [٣٨].

كما لم تخلُ التقارير الصادرة عن السفارة البريطانية في ليبيا من انتقادات لمشروع " البيضاء " . من ذلك، على سبيل المثال، ما ورد بالتقرير المثير [٣٩] الذي أعدّه السفير البريطاني ستيوارت A. C. Stewart عن مجمل الأوضاع والتطورات في ليبيا خلال عام ١٩٦٢:

" .. فممّا لا شكّ فيه أن اقتصاد ليبيا قد تبدّل في العام بشكل جوهري نحو الأحسن ... ويرجع السبب في ذلك إلى البترول ... غير أن هذه الصورة سرعان ما تتشوّه بسبب ميل ليبيا لإنفاق ثروتها على مشروعات غير إنتاجية كمشروع بناء عاصمة جديدة في مدينة البيضاء ... " .

---

٣٨ راجع ما ورد تحت عنوان " أزمة العلاقات مع أمريكا " بمبحث " العلاقات مع بريطانيا وأمريكا " في الفصل الأول " حكومة عبد المجيد كعبار .. واكتشاف النفط " ، المجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

٣٩ التقرير المؤرّخ في ١٩٦٣/١/١ ويحمل الرقم الإشاري 1011/63 وهو مودع بالملف FO 371/173236 28183.

أثناء حكومة الصيد

شهدت حقبة **حكومة بن حليم** بداية " مشروع البيضاء " والإنفاق عليه وفقاً لترتيبات اتفق عليها رئيس الوزراء بن حليم مع وكيل وزارة المالية عبد الرازق شقلوف [٤٠]، ثمّ واصلت **حكومة كعبار** الإنفاق على المشروع وفقاً للترتيبات المالية نفسها. وكما رأينا فقد بلغ إجمالي النفقات عليه حتى نهاية السنة المالية ١٩٦٠/٥٩ (١٩٦٠/٣/٣١) نحو (٤,٢) مليون جنيه ليبي.

وعندما وصل **الصيد** إلى رئاسة الحكومة في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٠ سار على نهج سابقيه في الإنفاق على المشروع بإندفاع أكبر حيث ورد على لسانه أن إجمالي الإنفاق على المشروع بلغ في بداية أغسطس/آب من عام ١٩٦٢ نحو (٨) ملايين جنيه [٤١]. وقد شهدت **فترة حكومة الصيد** بالنسبة لهذا المشروع أن:

- تمّ في يوم ١٩٦١/١١/٢٥ افتتاح **مقر وزارة الخارجية الجديد** في مدينة البيضاء كما تمّ نقل **مقر رئاسة الحكومة** إليها، وأعلن عن قرب نقل وزارتي العدل والمالية.
- تمّ تطوير معهد السيد محمد بن علي السنوسي [٤٢] وتحويله إلى **جامعة إسلامية** في ١٩٦١/١١/٢٩، وقد اتخذت الجامعة الجديدة التي رُصدت لها ميزانية خاصّة من مدينة البيضاء مقرّاً لها.
- تمّ في يوم ١٩٦٢/١٢/٦ افتتاح **الدورة البرلمانية** الجديدة في مبنى لمدرسة ثانوية بمدينة البيضاء بسبب عدم اكتمال بناء المقرّ الجديد للبرلمان بها.
- تمّ في يوم ١٩٦٣/١/١٩ نقل **رئاسة أركان الجيش الليبي** من مقرّها السابق في بنغازي إلى مدينة البيضاء (وكان قد تمّ من قبل في أبريل/نيسان ١٩٦٢ نقل وزارة الدفاع من مقرّها في طرابلس إلى البيضاء).
- مع بداية شهر مارس/آذار ١٩٦٣ كان قد تمّ نقل **ست وزارات اتحادية** إلى مقارّها الجديدة في البيضاء وأعلن عن نيّة الحكومة نقل وزارتين أخريين (الزراعة والعمل والشؤون الاجتماعية) إلى مقارّها الجديدة في مدينة (درنة) القريبة من البيضاء [٤٣].

وكما أشرنا من قبل [٤٤]، فقد أقال الملك في ١٩٦٢/٦/٥ **عبد الرازق شقلوف** من جميع مناصبه ومسؤولياته بما في ذلك إشرافه على "مشروع البيضاء". وقد ترتّب على تلك الإقالة،

---

٤٠ خلت مذكرات بن حليم من أيّة إشارة إلى دوره في هذا المشروع أو إلى موقفه منه.

٤١ تقرير السفير الأمريكي رقم (90 – A) المؤرّخ في ١٩٦٢/٨/١٤ (الملف 773.54) وأفاد تقرير أمريكي آخر مؤرّخ في ١٩٦٣/٣/٢ ويحمل الرقم (131 – A) أن إجمالي الإنفاق على المشروع بلغ يومذاك نحو (١٢) مليون جنيه. الملف POL. 2- Libya.

٤٢ كان المعهد منذ بداية تأسيسه عام ١٩٥٥ في البيضاء وكان يتبعه عدد من المعاهد والمدارس منتشرة في بعض مدن ليبيا.

٤٣ تقرير السفارة الأمريكية رقم (231 – A) المؤرّخ في ١٩٦٣/٣/٢ السالف الإشارة إليه.

٤٤ راجع المجلد الثالث من الجزء الأول من هذا الكتاب: فصل " حكومة الصيد .. ونهاية حقبة " ، مبحث " إقالة شقلوف " .

فيما يتعلّق بالمشروع، حالة من الفوضى، كما ظهر على السطح موضوع " **القوانين الاستثنائية** " التي كان يجرى استخدامها، منذ حكومة بن حليم، كغطاء قانوني للإنفاق على المشروع، ولم تكن تعرّض على البرلمان لإقرارها.

وقد أورد الصيد في مذكراته أنه سعى إلى تصحيح الوضع بالنسبة لهذه " القوانين الاستثنائية " بقوله:

> " طلبت من رئيسي المجلسين إقرار الميزانيات الاستثنائية المشار إليها ووعدتهم بأن أتفادى بقدر الإمكان استصدار مراسيم ملكية بميزانيات استثنائية، وإذا اضطررنا لذلك مستقبلاً فإنها سوف تناقش في أول الجلسات لمجلس الأمّة. رحّب المجلسان بالفكرة ووافقا عليها ووعدني الأعضاء بأنهم سيقرّون جميع المراسيم التي وصلت إلى مجلس الأمّة. " [٤٥]

وكعادته، فإن **الصيد لم يبيّن السياق التاريخي الذي قام بهذه الإجراءات خلاله**، ولم يربطها باستقالة شقلوف، فبدت كما لو أنها وقعت فور استلامه لرئاسة الوزارة [٤٦]. وهناك تقرير أعدّه السفير الأمريكي بتاريخ ١٩٦٢/٨/١٤ [٤٧] نحسب أنه يلقي الضوء على ذلك السياق التاريخي فضلاً عن بعض الحقائق الأخرى المتعلقة بمشروع البيضاء.

ويمكن تلخيص أهمّ الحقائق والقضايا التي أوردها **التقرير الأمريكي** منسوبة إلى الصيد بشأن مشروع البيضاء:

١- أن الملك عبّر، بعد مضيّ سنتين من حصول ليبيا على استقلالها، عن رغبته باتخاذ مدينة البيضاء عاصمة اتحادية لليبيا.

٢- أن أوّل إنشاءات في هذا المشروع تمّت خلال عام ١٩٦٤ أثناء فترة حكومة بن حليم.

٣- أنه تمّ، بعد ذلك بقليل، تحويل المشروع إلى إشراف الوكالة الليبية للتنمية والاستقرار LPDSA وعبد الرازق شقلوف الذي كان ممثلاً للحكومة الليبية عند بعثات المساعدة الأجنبية وبرامجها.

٤- أن المشروع عومل منذئذ من قبل حكومتي بن حليم وكعبار معاملة الربيب StepChild فلم يكن لهما اهتمام جادّ به ولم يكونا ينتويان الانتقال بشكل دائم إلى البيضاء.

٥- ونظراً لأن مشروع البيضاء بدا كما لو أنه أحد مشروعات وكالة المساعدات الأجنبية (LPDSA التي يرأسها آرثر دين) و بالتالي فهو خاضع لإشراف شقلوف، فقد مكّن

---

٤٥ مذكرات الصيد. م. س. ص. (١٣٨، ١٣٩).

٤٦ إننا نعتقد أن الصيد ما كان ليجرؤ على اتخاذ هذه الإجراءات، رغم سلامتها، مع وجود شقلوف في مناصبه ومشرفاً على مشروع البيضاء.

٤٧ التقرير يحمل الرقم (90 – A)، بالملف (773.02)، بعنوان " البيضاء العاصمة الجديدة لليبيا " . وقد تناول ما ورد على لسان رئيس الحكومة الصيد أثناء اللقاء يوم ١٩٦٢/٨/٧ بمقرّ إقامته بالبيضاء مع السفير الأمريكي جون ويزلي جونز ومدير العمليات الأمريكية دونالد ماكفيل Donald Mc Phail وبحضور وزير التخطيط والتنمية حامد العبيدي والسكرتير العربي بالسفارة الأمريكية محمد صلاح.

هذا رئيسي الوزارة السابقين بن حليم وكعبار من تجاهل وجود هذا المشروع ولم يواجها المشاكل السياسية المترتّبة على خلقه.

٦- ينبغي الآن مواجهة البرلمان والشعب وإطلاعهما على الحقيقة وما ينبغي أن يُعمل بشأن هذا المشروع.

كما أضاف التقرير أن الصيد ذكر لزائريه بأنه عندما استلم رئاسة الوزارة في العام السابق وجد " مشروع البيضاء " أمراً واقعاً مؤكّداً أنه ليس هو الذي أنشأه بل ورثه عن سابقيه. وأكّد مرّة أخرى على ضرورة إطلاع البرلمان والشعب على الحقائق المتعلقة به وأنه تمّ إنفاق مبلغ (٨) ملايين جنيه عليه وأنه لا ينبغي الآن التخلّي عنه. وقد عبّر الصيد عن ثقته بأنه إذا ما تمّ عرض الموضوع بطريقة جيدة فإنه سوف يحظى بتأييد نحو ٧٠ % من البرلمان ومن الشعب الليبي.

وأضاف الصيد، وفقاً لما أورده التقرير، أن مدينة البيضاء نمت دون أي تخطيط شامل لهذا النموّ، وأنه لا وجود للمخططات العامّة التي وضعتها الشركة البريطانية Wattlings للمدينة، وأنه لم يتمّ العثور سوى على أجزاء صغيرة منها. كما أضاف أن حكومته عاقدة العزم على تولّي المسؤولية عن المشروع بالكامل على أساس أن البيضاء سوف تصبح " مدينة اتحادية". وفي هذا السياق طلب رئيس الوزراء الصيد من أحد ضيفيه (المستر ماكفيل) مساعدة حكومته في الحصول على فريق من خبراء تخطيط المدن.

معارضة واستياء شعبي

لقى مشروع تحويل مدينة البيضاء إلى عاصمة جديدة بديلة لطرابلس وبنغازي **معارضة شعبية ونقمة واسعة في مختلف أرجاء ليبيا، وارتفعت أعلى أصواتها في ولاية طرابلس، بل وشملت عدداً كبيراً من المسؤولين في الحكومة الاتحادية** [٤٨]. ويمكن القول أن الترحيب بهذا المشروع اقتصر على بعض الأوساط القبلية في ولاية برقة، وحتى داخل هذه الأوساط فإن الترحيب كان متفاوتاً نظراً لبعض صور المحاباة والاستغلال التي صاحبت تنفيذه والتي أثارت بعض النعرات والحساسيات القبلية القديمة الكامنة، كما حدث عند تنفيذ مشروع نقل مياه (عين مارة) الواقعة في منطقة قبيلة (العبيدات) إلى مدينة البيضاء الواقعة في أراضي قبيلة (البراعصة). [٤٩]

وبالطبع فقد زاد من حدّة المعارضة الشعبية للمشروع ما صاحبه من **صوَر الرشوة والفساد المالي** التي ازدادت تفاقماً مع السنوات وتورّط فيها عدد من المسؤولين الحكوميين بل طال الأمر بعض أعضاء مجلسي النواب والشيوخ، ونال ذلك كلّه من سمعة الملك بسبب إصراره العنيد على المشروع.

ومع المضيّ في تنفيذ المشروع واستشراء الفساد بسببه، عاد وليّ العهد **الأمير الحسن الرضا** إلى انتقاد المشروع أمام زائريه الأجانب [٥٠]، كما تحوّلت النقمة الشعبية إلى **" مطلب وطني "** عبّرت عنه بعض الشخصيات البرلمانية بمقاطعة جلسات البرلمان في البيضاء [٥١]، وبعض الشخصيات الوطنية الأخرى بإعداد مذكرات رفعتها إلى الملك ولم تقتصر فيها على المطالبة بإيقاف مشروع مدينة البيضاء كعاصمة جديدة بل تجاوزتها إلى المطالبة بالإكتفاء بعاصمة وحيدة للبلاد هي مدينة طرابلس. [٥٢]

---

٤٨ أورد دي كاندول في الصفحة (١٣١) من كتابه " الملك إدريس عاهل ليبيا – حياته وعصره " أن كثيرين من الناس اعتبروا إقامة العاصمة الصيفية (في البيضاء) إسرافاً لا داعي له .. وتضايق موظفو الحكومة منها بنوع خاصّ لبعدها عن العمران " .

٤٩ راجع المجلد الثالث/الجزء الأول من الكتاب: فصل " حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي " ، مبحث " اعتقال عبد القادر العلام " .

٥٠ كما حدث مثلاً أثناء لقائه مع رجل المخابرات الأمريكي دونالد سنوك Donald Snook يوم ١٩٥٩/١١/١٠. المجلد الثالث/الجزء الأول من الكتاب. فصل " حكومة الصيد .. صراع وليّ العهد مع ناظر الخاصّة الملكية " ، مبحث " لقاءات مع سنوك " .

٥١ النواب هم محمود صبحي وبشير المغيربي ويوسف زميط والسايح فلفل وأحمد عبد الحفيظ الرماش، وكان أساس المقاطعة أن اجتماع البرلمان في غير العاصمتين طرابلس وبنغازي مخالف للدستور.

٥٢ راجع ما ورد بمبحث " وقائع وتطورات " بفصل " حكومة الصيد .. ونهاية حقبة " في المجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب بشأن المذكرة التي قدّمتها بعض الشخصيات الوطنية إلى الملك يوم ١٩٦٢/١٢/٢٧ م.

منذ مجئ فكيني

تشير الوقائع والوثائق إلى أن **الدكتور فكيني** كان ضدّ مشروع البيضاء كعاصمة للبلاد وشاطره هذا الرأي عدد كبير من وزرائه، وكانوا حريصين على عودة الحكومة الاتحادية، وبشكل نهائي إلى طرابلس على أن يقتصر تنقّل الحكومة بين العاصمتين طرابلس وبنغازي فقط مع إطالة مدّة المكوث عمّا كانت عليه في السابق. وتردّد الحديث عن وجود دعوة في أوساط الحكومة إلى تحويل مدينة البيضاء ومبانيها الجديدة إلى مدينة جامعية.

من جهة أخرى، ظلّ الملك على إصراره فيما يتعلّق بمشروع البيضاء، وشاركه في موقفه هذا عدد من المسؤولين وأعضاء البرلمان البرقاويين. وتشير برقية [٥٣] مرسلة بتاريخ ١٩٦٣/٤/١١ من **السفارة الأمريكية** في بنغازي إلى أن أقاويل راجت في أوساط البرقاويين مفادها أن رئيس الحكومة فكيني يعتزم فور موافقة البرلمان على مشروع إلغاء النظام الاتحادي وإعلان وحدة البلاد، أن يعلن **طرابلس عاصمة وحيدة للمملكة**. وترتّب على هذه الأقاويل أن قام عدد من أعضاء البرلمان البرقاويين بمقاطعة جلسة مجلس النواب المزمعة يوم ١٩٦٣/٤/٨ ممّا أدّى إلى عدم انعقادها بسبب عدم اكتمال النصاب لها. كما أفادت البرقية ذاتها أن رئيس المجلس التشريعي البرقاوي (إبراهيم الفرجاني) وعدداً من شيوخ قبيلة العبيدات (كبرى القبائل الليبية) ومجموعات كثيرة من أهالي منطقة البيضاء بعثوا ببرقيات إلى الملك ورئيس الحكومة عبّروا فيها عن **استعدادهم لتأييد مشروع توحيد البلاد شريطة أن يتضمّن المشروع إعلان مدينة البيضاء عاصمة وحيدة لليبيا.**

وقد أضافت البرقية أن محادثات القائم بالأعمال الأمريكي **دورمان** مع عدد من أعضاء الحكومة الجديدة، وكذلك التقارير التي حصلت عليها السفارة من مصادر أخرى، تدلّ على أن مقرّ العاصمة كان موضوع بحث مكثّف داخل مجلس الوزراء، وأن الانطباع العام السائد هو أن رئيس الحكومة والوزراء يأملون أن تعود الحكومة في النهاية إلى طرابلس، غير أنهم لا يودّون إثارة الموضوع قبل الانتهاء من مشروع توحيد البلاد وإلغاء النظام الاتحادي واستقرار الوضع الاقتصادي. وختمت البرقية بعبارة جاء فيها أنه أيّاً ما تكن النتائج فإن **شهر العسل بين فكيني والبرلمان لم يدم طويلاً وموضوع الخلاف بينهما كان حول المشكلة التاريخية المتعلقة بالمحافظة على الهويّة البرقاوية المستقلة.** [٥٤]

وقد تناول تقرير [٥٥] بعث به **لوكاس** I. T. M. Lucas (رجل المخابرات بالسفارة البريطانية في ليبيا) بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٢، حول مشروع التعديلات الدستوريةِ الذي قدّمه الدكتور فكيني إلى البرلمان في منتصف شهر أبريل/نيسان من ذلك العام، هذه الخلافات والمساومات بالعبارات التالية:

---

٥٣ تحمل الرقم (٢٠٩) بالملف POL. 15 – 2 Libya.

٥٤ راجع في هذا الصدد تقرير القائم بأعمال السفارة الأمريكية دورمان المؤرّخ في ١٩٦٣/٤/١٧ ذا الرقم (A – 268). الملف POL. 15 – 4 Libya.

٥٥ التقرير يحمل الرقم الإشاري VT 1015/39 بالملف FO 371/173 238 28191.

" هناك شذرات من الأدلّة أخذت تتجمّع مؤخّراً مفادها أن حكومة فكيني سوف تتخلّى قريباً عن مشروع البيضاء، ويمكننا الجزم أن فكيني لا يحبّذ هذا المشروع. غير أنه يبدو أن من المحتمّ عليه أن يعقد صفقة مع النواب البرقاويين يتمّ بموجبها، مقابل حصوله على تأييدهم لإلغاء النظام الاتحادي، مساومته على موضوع البيضاء كعاصمة. ومع ذلك فمن الواضح أن فكيني لم يذهب إلى الحدّ الذي كان النواب البرقاويون يتمنونه منه وهو إعلان البيضاء كعاصمة وحيدة للبلاد. وتفيد آخر الإشاعات حول هذا الموضوع أن فكيني سيعلن قريباً أن الحكومة، بعد أن أمضت عامين في برقة، سوف تنتقل إلى طرابلس حيث ستبقى بها لمدّة عامين. ولن يجد البرقاويون صعوبة في معرفة ما تعنيه هذه المناورة من قبل فكيني في حال تحقّقها. "

وفي ١٩٦٣/٤/٢٦ بعث مدير إدارة شمال وشرق أفريقيا بالخارجية البريطانية (سكرايفنر) إلى السفير البريطاني ستيوارت مستوضحاً عن آخر التطوّرات بالنسبة لموضوع البيضاء [٥٦]. وقد ردّ عليه **لوكاس** بموجب رسالة مؤرّخة في ١٩٦٣/٥/١٤ أفاده فيها أن معلومات وصلت للسفارة عبر رجل أعمال صديق لعضو مجلس الشيوخ **محمد وهيب الزقعار** [٥٧] تشير إلى أن رئيس الوزراء فكيني عازم على أن تكون طرابلس هي عاصمة ليبيا مستقبلاً. كما أفاد لوكاس أن عضو مجلس شيوخ آخر نقل إلى أحد الدبلوماسيين الأمريكيين في طرابلس أنه سوف يجرى إلغاء مشروع البيضاء وسيستمرّ اتخاذ كلّ من طرابلس وبنغازي عاصمة للبلاد على أن تمتد فترة مكوث الحكومة في كلّ منهما إلى ما بين عامين وخمسة أعوام. [٥٨]

وقد أشار **لوكاس** مرّة أخرى في تقريره [٥٩] الشامل الذي أعدّه بتاريخ ١٩٦٣/٥/٣، حول التعديلات الدستورية التي جرى اعتمادها من قبل كافة السلطات التشريعية في البلاد كما تمّ إقرارها وإعلانها من قبل الملك إدريس في ١٩٦٣/٤/٢٦، إلى ما دار من مناورات ومساومات حول موضوع البيضاء أثناء النظر في تلك التعديلات. وكان ممّا جاء في هذا التقرير البريطاني:

" وإنه لمن الواضح، في المناسبات جميعها، أن النواب البرقاويين استطاعوا أن يتحصّلوا على ثمن مقابل موافقتهم على إلغاء النظام الاتحادي. وهناك بعض الأدلة على أنهم حصلوا على تعهّد من فكيني بعدم التخلّي عن مشروع البيضاء في الوقت الحاضر على الأقل. ومن المؤكّد أن التعديلات الدستورية أسقطت أيّة إشارة إلى موضوع العاصمة (ممّا يعني أن تعديلها سوف يحتاج إلى إجراءات

---

٥٦ الرقم الإشاري VT 1015/42، الملف FO 371/178 239 28189.

٥٧ كان الشيخ محمد وهيب الزقعار ضمن أعضاء وفد برلماني زار بريطانيا خلال الفترة من ١١ إلى ٢٠ مارس/آذار ١٩٦٣.

٥٨ الرقم الإشاري VT 1015/50، الملف FO 371/173 239 28189.

٥٩ وقّع لوكاس التقرير المذكور نيابة عن السفير البريطاني الذي كان قد غادر منصبه فيها. والتقرير يحمل الرقم الإشاري VT 1015/46 مودع بالملف FO 371/173238 28191.

جديدة خاصّة بها). لقد كان متوقعاً في بعض الدوائر أن يقوم فكيني بانتهاز فرصة تقديم هذه التعديلات ويضع نهاية حاسمة لهذا الموضوع. "

ويضيف لوكاس في تقريره متكهّناً:
" غير أنني أعتقد أن فكيني لن يصبر طويلاً على هذه الحالة. "

وفي ١٩٦٣/٥/١٨ التقى القائم بالأعمال الأمريكي **دورمان** بالدكتور فكيني، وكان من بين ما نقله عنه حينها أنه قال مبتسما " إن البيضاء بقعة لطيفة لتمضية بضعة أشهر خلال الصيف بها. [٦٠] "

وفي ١٩٦٣/٥/٢٣ بعث السفير البريطاني ستيوارت إلى المستر سكرايفنر برسالة أبلغه فيها أن المستشار المالي البريطاني بوزارة المالية الليبية **ديفيز** نقل إليه قول رئيس الوزراء فكيني يوم ١٩٦٣/٥/١٢ له بأنه ينوى استخدام البيضاء كعاصمة خلال أشهر الصيف غير أنه سوف ينقل مع حلول الخريف إلى طرابلس وسيتمّ من بعد **استخدام البيضاء كمدينة جامعية.** [٦١]

وقد وردت، في أحد التقارير التي بعث بها المستر **لوكاس** Lucas حول المشهد السياسي في ليبيا بعد مضيّ ستة أشهر على تولـيّ فكيني لرئاسة الحكومة، إشارة إلى موضوع البيضاء جاء فيها:

" وحتى هذه اللحظة لا توجد أيّة علامات واضحة تدل علـى قـرب انتقـال الحكومة إلى طرابلس على النحو الذي كان متوقعاً بيقين منذ بضعة أشهر أن يـتمّ في شهر أكتوبر/تشرين الأول، ومع ذلك فإننا ما نزال على اعتقادنا بأن الانتقـال سوف يتمّ وبأقلّ علانية في وقت ليس ببعيد. " [٦٢]

ويتضح من متابعة وقائع افتتاح الدورة التكميلية الخامسة للهيئة البرلمانية الرابعة، التي جرت يوم ١٩٦٣/١٢/٧ بالبيضاء، ومن الصراع الذي دار حول انتخاب رئيس لمجلس النواب في تلك الدورة يومها بين مرشح الحكومة مفتاح عريقيب ومرشح المعارضة محمد عثمان الصيد [٦٣]:

- أن خطاب العرش الذي ألقاه رئيس الحكومة الدكتور فكيني في جلسة الافتتاح خلا مـن أيّة إشارة إلى موضوع " البيضاء " .
- أن بعض النواب البرقاويين صوّتوا ضدّ مرشّح الحكومة مفتاح عريقيب كاحتجاج على سياسة فكيني تجاه موضوع البيضاء وما عُرف عنه من معارضة لمـشروع البيـضاء وعزمه على نقل الحكومة إلى طرابلس.

---

٦٠ التقرير رقم (303 – A)المؤرّخ في ١٩٦٣/٥/٢٢. الملف POL. 15 – 2 Libya.
٦١ الرقم الإشاري VT 1015/53، الملف السابق.
٦٢ التقرير مؤرّخ في ١٩٦٣/١٠/٢٨ ويحمل الرقم الإشاري VT 1015/65، الملف السابق.
٦٣ راجع مبحث " صورة جديدة من الصراع " بفصل " حكومة فكيني .. وتواصل الصراع الداخلي " بهـذا المجلد.

- كان أحد المطالب التي قدّمها فكيني، أثناء لقائه بالملك يوم ١٩٦٣/١٢/١١ بعد أيام أربعة من افتتاح البرلمان، هو عدم إدخال أيّ تعديل على الدستور على الأقل قبل مرور عامين، وقد رجّح المراقبون أن طلب فكيني كان يتعلّق بإعلان البيضاء كعاصمة.[٦٤]
- توقعت السفارة البريطانية[٦٥] أن يعود فكيني وحكومته إلى طرابلس في حدود تاريخ ١٩٦٣/١٢/١٤ غير أن هذا لم يحدث.

كما ورد بالتقرير السنوي الذي أعدّته السفارة البريطانية عن أحداث وتطوّرات عام ١٩٦٣ في ليبيا إشارة أخرى إلى موضوع البيضاء جاء فيها أن **الموضوع الذي كان مثار خلاف بين الملك ورئيس وزرائه بقي مع نهاية عام ١٩٦٣ معلقاً** على النحو الذي كان عليه في بداية ذلك العام.[٦٦]

وسقطت حكومة الدكتور فكيني – كما سنرى في الفصل الثاني عشر – دون أن يتمكّن من نقل الحكومة من البيضاء إلى طرابلس أو فعل شيء بالنسبة لمشروع " البيضاء " كعاصمة.

---

٦٤ تقرير السفارة الأمريكية رقم (A – 210) بالملف Libya 2- 15 .POL المتعلّق بالمقابلة مع رئيس الوزراء السابق محمد عثمان الصيد يوم ١٩٦٣/١٢/٢٣.

٦٥ راجع تقرير السفير البريطاني المؤرّخ في ١٩٦٣/١٢/١١ ذا الرقم الإشاري VT 1015/75 بالملف FO 371/173240 28192.

٦٦ التقرير مؤرّخ في ١٩٦٤/١/٦ ويحمل الرقم الإشاري (٢٢٣٠٥) VT 1011/1، الملف FO 371/178854.